

بسم الذكوة التي رفعتها الكتابة العامة للاتحاد الوطني
 للقوات الشعبية الي رئاسة الحكومة في 16 ابريل 1969
 في موضوع الانتخابات البلدية والقروية

في شهر يوليوز المقبل ستنتهي مدة انتخاب النواب الحاليين في المجالس البلدية والقروية وقد كانت نيابتهم الحالية قد ابتدأت في شهر يوليوز من سنة 1962 وكان المفروض ان تنتهي بعد ثلاث سنين أو اربعة، ولكن مرسوما ملكيا آنذاك ، مد اجل النهاية ثلاث سنين اخرى . وبذلك ارتفعت لست سنين ستنتهي كلها في الصيف القادم .

واذا كانت الاجهزة الرسمية ، وبالاخر مصالح وزارة الداخلية ، تستعد للانتخابات المقبلة في احتياط تام وتكتم على ما يظهر ، فان الرأي العام المغربي من جهته ، يسير نحوها في الظروف الراضية ، باعمال تام وعدم مسالاة .

على ان المشكل مطروح على حزننا ، مادام بمس قضية اساسية في حياتنا الوطنية وما دامست الآراء متطلعة الي معرفة موقفنا بالضبط من انتخابات بلدية محتملة في الوقت الراهن بعد قرار المقاطعة ، الذي كان قد اتخذه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، اثناء انتخابات 1963 في ظروف اضطرت فيها عمليات سياسية ونقابية ان تتخذ نفس القسار .

ان الجميع يذكر ان الانتخابات البلدية والقروية الاولى جرت في آواخر سنة 1960 خاضتها الجماهير الشعبية في المغرب ، بحماس وشعور بالمسؤولية ، فقد بلغت نسبة المشاركة فيها حسب الاحصاءات الرسمية 83% من مجموع السيرة الانتخابية في المغرب ، وكانت النتيجة في حد ذاتها انتصارا رائعا للديمقراطية في بلادنا ، كانت من جهة اخرى انتصارا هاما للاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وفي مجموع المدن تقريبا ، وفي اهم الجماعات القروية على طول البلاد وعرضها .

ولكن عوض ان تسجل الدولة هذا الحدث الديمقراتي البارز ، بحماد وواقعية وتتخذ منه قاعدة صحيحة ان ذاك ، لبناء ديمقراطية حققة على الصعيد المحلي ، عمدت بسرعة للاعداد تشريع تقني ، جرد المجالس المنتخبة من جميع اختصاصاتها تقريبا ، وضيق خناق الوصاية المركزية عليها ، وجعلها جهازا تسييريا عقيما تحت نظر اعوان السلطة المحليين وذلك من بين الاسباب الاساسية التي تعرقل المجالس والجماعات ، موضوعيا في أداء مهامها الاساسية الآن .

ولم تكتم الحكومة حينئذ من تضيق خناق الوصاية المركزية على الاجهزة التسييرية للجماعات المحلية ، صعدت القمع ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية نفسه ، تصعيدا مستمرا ، ليصل الي قمته ، قرب انتهاء المدة الانتخابية سنة 1963 .

وكانت ادوات القمع الاساسية ، والحملة الانتخابية على الابواب هي :

— الجهة ، وهي حزب سياسي مرتجل يتزعمه الوزراء ، ويتحرك بوسائل الدولة مدة الحملة الانتخابية .

والادارة العامة ولا سيما منها مصالح وزارة الداخلية

- وسماز النيابة العامة بامكانها الزخيرة الواسعة ، التي فتحت الابواب لاعتقال

عدد من مرشحين ، وقررت كثيرا من امكانيات النيابة والنظرية ، مدة الحملة الانتخابية ال
الجارية اذ ذان

وقد تجاوزت دينامية القمع ، عدد تحميم الاتحاد الوطني في الانتخابات ،

وتشتيت الحاراته ، لتسريعات وطنية اخرى لم تكن ترضى عنها الادارة ، فاصبح ماضلوها
ومرشحوها بدورهم يستهدفون لتصرفات شاذة واعمال عنيفة مضادة يستحيل عليهم معها ان يوهوا
واجباتهم الانتخابية بشكء عسنادى .

وفي هذه الحالة بالضبط قرر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، والاتحاد المغربي

للشغل وحزب الاستقلال ، كل بمحض تلقائيته ، واستنادا على تجربته الخاصة ، وبدون أي اتفاق

بين هذه العيئات سابق . قرروا سحب مرشحين نهائيا ومقاطعة الانتخابات البلدية والقروية
لسنة 1963 .

وهكذا مريم الانتخابات البلدية والقروية المذكورة . وسط المظلمة الشعبية

والاستياء العام . واعلنت الادارة بعد ذلك ان جميع مرشحينها قد "انتخبوا" بدون ادنى معارض
لمدة ست سنوات .

واليوم ، يجد المغرب نفسه على عتبة مدار جديد فيما يتعلق بحياة البلدية والقروية

ويريد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان يعتقد ان صفحة الماضي قد طويت ، ويجب ان تطوى

وان على الحكومة الآن ان تعكس الجماهير الشعبية من ممارسة حق اساسي من حقوقها في انتخاب
نواب عنها بحرية وباستقلال تام عن كل تدخل ادارى .

ويرى الاتحاد الوطني ان المواطنين لن يتمكنوا من ممارسة هذا الحق الاساسي

الذي هو اقدم من التاريخ في تاريخ بلادنا . الا اذا تحققت ظروف للعمل سليمة ، سواء فيما

يتعلق بحرية الترشيح ، وفيما يتعلق بوسائل وابعاد الحملة الانتخابية ، التي يحدد القانون

اطارها بمسئولية بين المواطنين ، او فيما يتعلق على الخصوص بمبدأ الحياد الادارى التزمه .

ان تحقيق ظروف للعمل سليمة ، ستكون عاملا اساسيا حاسما في اعادة الثقة

لنفوس الناخبين قصد اداء واجبهم الانتخابي بحماس ، واعادة هذه الثقة يقتضي ان تعيد الحكومة

فتح قوائم التسجيل من جديد ، بصفة طارئة في وجه الجماهير الغفيرة من المواطنين الذين

لم يسجلوا اسماءهم في السابق كنتيجة لردود الفعل النفسية عند عشرات آلاف الناخبين ، بعدما

سبق ان اظهرته الادارة من تصرفات غير مقبولة ، اثناء الحملة الانتخابية لسنة 1963 .

ومن الضروري ، في نظرنا ، ان تصدر الحكومة تعليماتها الواضحة منذ الآن بمنع

اعوان الادارة الحليين من الاستمرار في الاتصال بافراد للضغط عليهم في ترشيح انفسهم فسي

لائحة حكومية ، بقطع النظر عن انتمائهم السياسي . فقد اتصلت الادارة فعلا بجملة من ماضلينا

تعرض عليهم ترشيح انفسهم في لائحة ادارية .

ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يرى ان تدخلات من هذا النوع ، كالتدخلات

من وراء شبكة التضامن الودني او اية هيئة اخرى تحت نظر الادارة ستكون له على سير الانتخابات

المقبلة عواقب وخيمة ، وستعطي ، موضوعيا نفس النتائج التي اعطتها اثناء سنة 1963 .

.../...

ويريد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان يلفت النظر هنا بوجه خاص الي
البلبلة واللبس الذين احداثهما في قطاع كبير من الرأي العام المغربي في المدة الاخيرة فيما
تسميه الحكومة منذ عدة اسابيع ، بالاتحاد النسوي ، اتى المصلحة تقتضي ان ترفع الحكومة اللبس
وتعلن بوضوح للرأي العام المغربي ان الغاية منه والوسائل المالية والادارية الضخمة التي وضعتها
باسمه ، لا علاقة لها مطلقا بالانتخابات على عكس ما يروج الآن ، فيحدث اسوأ الاشراف في نفوس
الناخبين ويوقظ مخاوفهم .
وعناك نقطة اساسية اخرى ، تتعلق بممارسة الحريات العامة ولا سيما منها حرية
التعبير والاجتماعات ، اللذين بدونهما لا يمكن ان تجرى انتخابات حرة ولا حملة انتخابية
محترمة .

لقد كرر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية مساعيه لحمل الحكومة على مراجعة موقفها
لرفع الحجز على صحافته ، وتمكينه من حق التعبير الوطني في اصدار صحافة تعبر عن رأيه
وتبين وجهة نظر الحاراته ومناضليه في الاحداث الوطنية الجارية .
ان نجاح بلادنا في تنظيم خلاياها الاجتماعية على اساس ديمقراطي سليم امر
تعزبه . كما نعتز الآن كافة بانتصارنا في معركة الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية
الذي يضطلع في المغرب بمهمة الكفاح الدائمي الشاق بنزاهة وتجرد ، سيتخذ مسؤولياته
على ضوء المصلحة الحقيقية للجماعير التي وضعت ثقتها فيه ، وباعتبار وسائل العمل التي
تتوفر بين يديه وفي الاتجاه الذي يفرضه الواجب الوطني .